أبريل/نيسان – يونيو/حزيران 2017

النافذة

معًا ضد الظلم

أصوات من كينيا

عدم الاستسلام
مُدافع عن حقوق الإنسان من عُمان

التعذيب
السجن المسلخ في سوريا

على الأرض
مشاهدة التغيير في أوضاع حقوق الإنسان في غامبيا

منظمة العفو الدولية

النافذة

المجلة العالمية لمنظمة العفو الدولية، تصدر أربع مرات سنوياً لإعلام الناس في سائر أنحاء العالم وتمكينهم وإلهامهم لأخذ قضية الظلم على محمل شخصي.

اتصل بنا

www.amnesty.org/join

thewire@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

شارك في الحوار

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAr

www.amnesty.org/wire-magazine

اشترك في المجلة

wire.subscribe@amnesty.org

احصل على عدد من مجلة النافذة كل ثلاثة أشهر باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية (16 جنيهاً استرلينياً/ 25 دولاراً أمريكياً/ 19 يورو سنوياً).

صورة الغلاف: أبو بكر روغامبا كابورا، 22 عاماً، من بوروندي، من سكان مخيم كاكوما للاجئين في كينيا. فبراير/شباط 2017
© Michael Christopher Brown/Magnum Photos

الناشر: Editorial Studio, Global Content Programme, Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK.

جميع الحقوق محفوظة.

اللغة الأصلية: الإنجليزية. رقم الوثيقة: Index: NWS 21/5890/2017 Arabic.
الترقيم الدولي: ISSN: 1472-443X.
الطباعة: Warners Midlands PLC, Lincolnshire, UK. طُبعت على ورق معاد تدويره 100%.

محتويات النافذة

الحالات

6 **نساء لا ينتظرن الحصول على حقوقهن – بل يردْنها الآن**
اليوم العالمي للمرأة 2017

10 **'إنه مسلخ بشري'**
رحلة سجين في سجن صيدنايا للتعذيب في سوريا

14 **الغضب وحده لا يكفي**
لاجئون يناشدون الناس حول العالم التحرك باسمهم

18 **'إنني أُدافع عن شعبي'**
مدافع عُماني عن حقوق الإنسان في المنفى لا يستسلم

20 **'شهدنا دموع الفرح'**
مراقبة أوضاع حقوق الإنسان أثناء فترة التغيير السياسي في غامبيا

24 **أوقات عصيبة للطلبة الدارفوريين في السودان**
قمع حقوق الطلبة

26 **حـقـوق الإنسان تحت مَشـرَط الجَرّاح**
ضرورة التحرك لحماية حقوق الأشخاص المزدوجي النوع

الأبواب الثابتة

2 **منظمة العفو الدولية حول العالم**
4 **بالأرقام**
4 **خلف الكواليس**
5 **المفكرة والافتتاحية**

منظمة العفو الدولية حول العالم

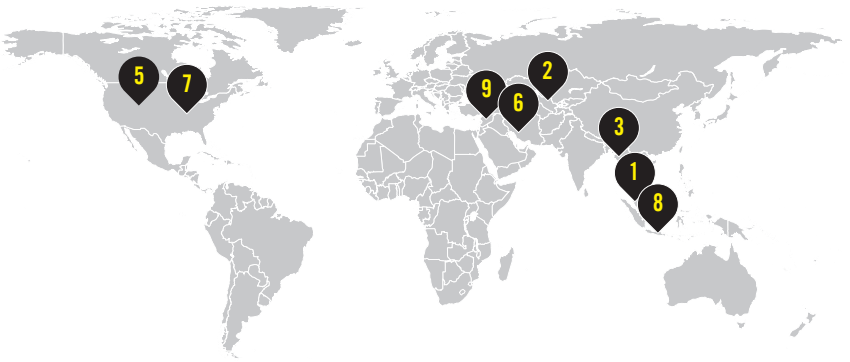

1 إنقاذ سجين محكوم عليه بالإعدام

في ديسمبر/كانون الأول 2016، تم العفو عن الماليزي المحكوم بالإعدام شهرول عيزاني بن سوبارمان بعد سنتين من الكفاح من أجل طلب الرأفة. وفي فبراير/شباط تم تبليغ عائلته بقرار العفو. لقد أكسبت العرائض والرسائل التي أرسلتموها، وعددها 10,505، قضية شهرول الاهتمام العالمي الذي استحقته.
وهو الآن خارج الحبس الانفرادي بعد مرور سبع سنوات، ومن المقرر إطلاق سراحه في عام 2030.

http://bit.ly/padnMal

2 أُطلق سراحه بعد قضاء 17 عاماً خلف القضبان

في 22 فبراير/شباط أُطلق سراح الصحفي الأوزبكستاني محمد بكزانوف، الذي كان أحد الصحفيين الذين احتُجزوا أطول مدة في العالم. فقد قضى 17 عاماً في السجن بموجب الحكم الذي صدر بحقه – إثر محكمة جائرة في عام 1999 بسبب مراسلاته الإخبارية النقدية وأنشطته المعارضة. وتعرَّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في الحجز. وقد أوردنا حالة محمد بكزانوف في تحرك "اكتب من أجل الحقوق" لعام 2015 وحملة "أوقفوا التعذيب".

http://bit.ly/Uzbkst17

3 جرائم محتملة ضد الإنسانية

في ديسمبر/كانون الأول، أصدرنا تقريراً حول العنف الذي وقع في ولاية راخين الشمالية في ميانمار، حيث تستخدم قوات الأمن العنف ضد مجتمع الروهنغيا، الذي ربما يصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية. كما أبرز التقرير محنة أفراد الروهنغيا الذين فروا إلى بنغلاديش ويعيشون في ظروف مروّعة.
ومن الصعب الوصول إلى ولاية راخين الشمالية، حيث قامت الحكومة بإغلاق المنطقة. وقد استخدمنا تحليل صور الأقمار الاصطناعية والصور العادية وأشرطة الفيديو للمساعدة في فضح ما كان يحدث هناك، وللضغط على أونغ سان سوكيي والجيش لحملهم على وقف انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها.

http://bit.ly/NRakSta

4 معرفة حقوق اللاجئين

تقدم منظمة العفو الدولية مقاعد غير محدودة ومجانية للمادة المفتوحة حول "حقوق الإنسان: حقوق اللاجئين" على الإنترنت. ويمكن لكل من يستطيع الدخول إلى الإنترنت أن ينضم إلى الاطلاع على المادة المذكورة، سواء أكان في المدرسة أو الجامعة، أو أراد أن يلتحق منفرداً أو بحسب وقته الملائم. وستتعلم كيفية الدفاع عن حقوق اللاجئين والارتباط بالمجتمع العالمي لناشطي الحملات. ويستمر عرض المادة المفتوحة لمدة ثلاثة أسابيع، وحتى 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

التحقْ بالمادة المفتوحة هنا

http://bit.ly/onlRefcls

5 مليون تحرك من أجل سنودن

في 13 يناير/كانون الثاني 2017 سلَّم شركاؤنا في "حملة العفو عن سنودن" ما يربو على 1.1 مليون توقيع إلى البيت الأبيض الأمريكي، دعوا فيها الرئيس أوباما في ذلك الوقت إلى استخدام صلاحياته لإصدار عفو رئاسي عن سنودن. ودافع مؤازرون لمنظمة العفو الدولية من 110 بلدان في العالم عن سنودن كجزء من تحركنا "اكتب من أجل الحقوق"، حيث قاموا بنشر تغريدات وكتابة رسائل والتوقيع على عريضتنا. كما كتب آلاف الأشخاص رسائل تضامنية. بيد أن الكفاح لم ينته بعد – لذا ينبغي أن نواصل ممارسة الضغوط.

http://bit.ly/act4EdSn

© Cyril Marcilhacy/Cosmos

6 وقف تنفيذ إعدام أحد الأحداث

أخبار سارّة!

في فبراير/شباط أبلغت السلطات الإيرانية عائلة حامد أحمدي، الذي كان على وشك أن يتم إعدامه بسبب جريمة وقعت عندما كان في السابعة عشرة من العمر، بأنها أوقفت جميع الخطط المتعلقة بإعدامه. ويُعتبر هذا التطور نتيجةً مباشرة لحملة ضخمة وجهود دعوية حثيثة بقيادة منظمة العفو الدولية.

http://bit.ly/JuvOffnlr

7 تخفيف حكم بالسجن لمدة 35 عاماً

في 17 يناير/كانون الثاني، أي قبل أيام على انتهاء فترة ولايته، قرر الرئيس الأمريكي أوباما تخفيف الحكم الصادر بحق الجندية تشيلسي مانينغ. وكانت مانينغ تقضي حكماً بالسجن لمدة 35 عاماً في سجن ذي إجراءات أمنية قصوى إثر تسريب معلومات عبر موقع ويكيليكس في عام 2010 أشارت إلى وقوع جرائم محتملة بموجب القانون الدولي وانتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الجيش الأمريكي.

http://bit.ly/35MaCh

8 الضغط على شركة زيت النخيل

في أعقاب تقريرنا المتعلق بانتهاكات حقوق العمال في مزارع زيت النخيل في إندونيسيا، ردت شركة "ويلمار" – التي تعمل في تجارة زيت النخيل – في البداية بأنها ستُجري تحقيقاً في النتائج التي توصلنا إليها. بيد أننا علمنا أن شركة ويلمار تستخدم أساليب الترهيب ضد العمال، في محاولة لنزع صدقية ما اكتشفناه. ولم تُظهر أي من شركات المواد الاستهلاكية والغذائية الكبرى التي تشتري من شركة ويلمار أنها اتخذت أية إجراءات للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في سلسلة شركاتها. وفي مطلع مايو/أيار، سنصعِّد حملتنا بتنظيم أسبوع للتحرك، وسنستهدف شركات المواد الاستهلاكية. وستستمر حملتنا إلى أن تقوم شركة ويلمار بتحسين أوضاع جميع العمال الذين تستخدمهم في إنتاج زيت النخيل.

http://bit.ly/HRinshp

© Amnesty/WatchDoc

9 تحرُّك من أجل حلب

شارك نحو 300,000 شخص في تحرك عبر الإنترنت على موقع منظمة العفو الدولية amnesty.org دعا إلى الإخلاء الآمن للسكان من حلب الشرقية بسوريا في ديسمبر/كانون الأول. وقد بلغ عدد الزيارات للصفحة في يوم واحد فقط 284,439 زيارة، أحدثت الحملة والجهود الدعوية من خلالها ضغطاً على الحكومات الرئيسية ومجلس الأمن الدولي، ونأمل أن تكون قد أسهمت في استكمال عمليات الإخلاء بشكل آمن، وأن يصوت مجلس الأمن على نشر مراقبين تابعين للأمم المتحدة.

http://bit.ly/act4Ale

© Karam al-Masri/AFP/Getty Images

عقوبة الإعدام بالأرقام

1,032

عملية إعدام سُجلت في العالم أجمع في عام 2016

%37

نسبة الذين أُعدموا كانت أقل بنحو 37% مما كانت عليه في عام 2015

2

دولتان – بنين وناورو – ألغيتا عقوبة الإعدام على الجرائم كافة في عام 2016

3,117

شخصاً حُكم عليهم بالإعدام في 55 بلداً في عام 2016

104

بلدان ألغت عقوبة الإعدام إلغاء تاماً

خلف الكواليس

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2017/2016

أورلي شاتيلار، المسؤول الصحفي في الفرع الفرنسي لمنظمة العفو الدولية، يتحدث حول إطلاق تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2017/2016.

↑

سليل شتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، متحدثاً في باريس في فبراير/شباط

"هل تتفق مع تحليل منظمة العفو الدولية لحالة حقوق الإنسان كما ورد في تقريرها السنوي؟" لقد طُرح هذا السؤال على عدة مرشحين في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في الحوارات التي دارت على برامج التلفزة الرئيسية بعد إطلاق التقرير مباشرة.

بالنسبة لي شكّل طرح هذا السؤال أحد أفضل المؤشرات على إنجازات منظمة العفو الدولية، من حيث عمل وسائل الإعلام. إن هذه الرسالة لم تنتشر على نطاق واسع فحسب، بل أصبحت موضوع الساعة وطُلب من صناع القرار الإدلاء بآرائهم حولها.

لقد كان إطلاق التقرير في فرنسا – في وقت تقف فيه البلاد على مفترق طرق، حيث تجري الانتخابات في مايو/أيار – خياراً استراتيجياً ورمزياً. إذ أن حقوق الإنسان ظلت مكرَّسة بعمق في القيم الوطنية الفرنسية منذ مئات السنين. أما اليوم فإن الحريات التي تحققت بفعل جهود مضنية تجري مقايضتها بالأمن. وظلت فرنسا خاضعة لحالة الطوارئ للسنة الثانية. ويركز تقرير منظمة العفو الدولية لهذا العام على التشدق السياسي في العبارة السامّة "نحن ضد هم"، التي اجتاحت العالم، والتي تنعكس في التطورات الحاصلة في فرنسا.

وللحصول على مثل هذه الردود العظيمة على التقرير في فرنسا، شكّلنا فرقاً مع زملائنا في الأمانة الدولية بلندن، ونظّمنا أكبر مؤتمر صحفي شهدتُه طوال السنوات العشر التي عملتُ فيها مع المنظمة. وحضر المؤتمر الصحفي أكثر من 70 صحفياً يمثلون جميع وسائل الإعلام الفرنسية الرئيسية، بالإضافة إلى صحفيين أجانب. لقد شكلت الفعالية تجربة مثيرة.

طالعوا المزيد

تقرير منظمة العفو الدولية:

http://bit.ly/Alrep16

مفكرة التواريخ والمناسبات لعام 2017

1 مايو
يوم العمال العالمي

3 مايو
اليوم العالمي لحرية الصحافة

15 مايو
اليوم العالمي للمعترضين ضميرياً

16 مايو
إطلاق الحملة العالمية للمدافعين عن حقوق الإنسان

17 مايو
اليوم العالمي لمناهضة رهاب المثلية والتحول الجنسي

27 مايو
جائزة منظمة العفو الدولية لسفير الضمير

4 يونيو
اليوم الدولي لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء

12 يونيو
اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال

13 يونيو
اليوم الدولي للتوعية بالمهق

19 يونيو
اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع

20 يونيو
يوم اللاجئ العالمي

26 يونيو
اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

الافتتاحية

الدفاع عن حقوق الإنسان

في 16 مايو/أيار، تُطلق منظمة العفو الدولية حملة عالمية جديدة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان وحماية الفضاء الذي يعملون فيه، والذي يضيق عليهم باستمرار. وقد بات من المهم للغاية الآن – أكثر من أي وقت مضى – الدفاع عن الحقوق الإنسانية لأولئك الذين يتم إقصاؤهم والقبض عليهم وحبسهم وترهيبهم ونسيانهم، وحتى قتلهم. ويجب أن نساعد الأشخاص الذين يرفضون خطاب التقسيم ووصم الآخرين.

ويمكن أن يقف المدافعون عن حقوق الإنسان على الخط الأمامي لأنهم يعرّضون أنفسهم لإساءة المعاملة – بسبب تسليطهم الضوء على الظلم والتحرك بالنيابة عن الآخرين. واليوم تتزايد إساءة معاملتهم كوسيلة لإسكاتهم.

بيد أننا جميعاً يمكن أن نستمد القوة من شجاعتهم، ويمكننا جميعاً أن نتصرف كمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد يعني ذلك توقيع عريضة، أو الاتصال بممثلك المنتخب بشأن قضايا حقوق الإنسان، أو ربما المشاركة في مظاهرة. ويتعين علينا جميعاً أن نحدث مزيداً من الضجة، وأن نقوم بمزيد من التحركات من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، التي تشكل الأساس الصلب للمجتمعات الحرة والعادلة.

وفي هذا العدد، نتحدث إلى مدافع عن حقوق الإنسان من عُمان في المنفى، ونستمع إلى بعض النساء اللائي يتحلّيْن بالشجاعة ويناضلن من أجل حقوق المرأة. كما ننقل أخبار ما حدث عندما ردّ اللاجئون مباشرة على رسائل منشورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي من شتى أنحاء العالم، ممن أعربوا عن غضبهم إزاء عدم الاستجابة لأزمة اللاجئين العالمية.

وقد طلب اللاجئون من أولئك الأشخاص نقل غضبهم خطوة أخرى إلى الأمام والتحرك نيابة عنهم. كما أننا نوضح رحلة سجين عبر أحد سجون التعذيب الشهيرة في سوريا، التي قُتل فيها آلاف النزلاء. إن قصصاً كهذه – حول مثل هذا التعذيب الرهيب – تُظهر الأهمية البالغة لعمل المدافعين عن حقوق الإنسان.

فريق مجلة النافذة

المحررون: ديبورا أودمويوا، بيكر وريتشارد بنتنغ

المسهمون: بيريل أيدي، ريتشيل كامبل، أوريلي شاتيلار، تاني تشيا، دريواري دايكي، لين هاشم، كريستين هولاس صندي، صابرينا مهتاني، كليمانسي نوريس، كاثي بالمر، شيرومي بنتو

المصمم: دينا سيلانتيفا

مونتاج الصور: ريتشارد بيرتون

مدير التحرير: كارولين ستومبيرغ

نساء لا ينتظرن الحصول على حقوقهن – بل يُرْدْنها الآن

أعضاء ومؤازرو منظمة العفو الدولية يحتفلون باليوم العالمي للمرأة في بوينوس أيريس، الأرجنتين. 8 مارس/آذار 2017

انضمَّ العديد من الأشخاص في سائر أنحاء العالم إلى إضراب النساء في 8 مارس/آذار لتوضيح عواقب فعالية "يوم واحد بدون امرأة" للعمل في المنزل أو في المكتب. وقد أعربوا معاً عن إحباطهم إزاء تزايد المنحى التراجعي لحقوق المرأة في العالم أجمع.

ويتنبأ المنتدى الاقتصادي العالمي بأن سد فجوة الأجور القائمة على النوع الاجتماعي (نوع الجنس) تحتاج إلى 169 سنة أخرى. وهذا الرقم ليس سوى أحد الأرقام الصادمة العديدة التي تُظهر إلى متى يتعين علينا أن ننتظر قبل أن تتمكن النساء والفتيات من تحقيق المساواة.

وفي سائر أنحاء العالم، ثمة نحو 225 مليون امرأة لا تستطيع اختيار ما إذا كن يرغبن في إنجاب أطفال ومتى يردن إنجابهم. وفي كل عام تقضي 47,000 امرأة نحبهن، وتُصاب 5 ملايين امرأة أخرى بالإعاقة نتيجةً لعمليات الإجهاض غير الآمنة. وتتعرض نحو 35% من النساء في العالم للعنف البدني أو الجنسي. وثمة أكثر من 32 مليون فتاة حول العالم – مقارنةً بنحو 29 مليون صبي – غير ملتحقات بالمدارس الأساسية. وتزوجت ما يزيد على 700 مليون امرأة، ممن هن على قيد الحياة حالياً، قبل بلوغ سن الثامنة عشرة.

ومع تعذُّر الحصول على الكثير من المكتسبات، بدأت النساء والفتيات في سائر أرجاء العالم بالقول: لقد وصل الأمر حداً لا يمكن السكوت عليه. وفيما يلي خمس نساء يخضن نضالاً في الخطوط الأمامية للمطالبة بحقوقهن، ويرفضن الانتظار في مواجهة انعدام العدالة. هنَّ لن ينتظرن ونحن لن ننتظر كذلك.

"يحدوني الأمل في ألا ييأس الأهل من البحث عن أطفالهم المفقودين. ونحن في المجتمع المدني يجب أن نعمل معاً من أجل مساعدتهم في جمع الشمل مع أطفالهم. كما يتعين على الحكومة زيادة الاستثمار في هذه الجهود بدلاً من إعاقة عملنا!"

سو شانغلان
لن تنتظر... فهي تتوق إلى جمع شمل عروس طفلة مع والديها.

© Amnistía Internacional Argentina

الدكتورة تلالنغ لن تنتظر ... بينما لا تزال النساء محرومات من الحق في الإجهاض.

تمثل الطبيبة **تلالنغ موفوكنغ** قوة يُحسب لها حساب في جنوب أفريقيا. فهي ليست طبيبة متفانية في عملها فحسب، وإنما تدعو بلا خوف إلى الحق في الصحة الجنسية كمذيعة في محطة إذاعة، حيث تقوم بنشر رسالتها على نحو واسع النطاق، فتقول: "لن أتوقف إلا بعد أن يتم احترام حق المرأة في الإجهاض وضمانه بشكل آمن. ففي جنوب إفريقيا، تموت عدة نساء كل عام بسبب عمليات الإجهاض غير الآمنة. ومع ذلك، يعتقد بعض السياسيين أن بوسعهم التلاعب بقضية الحقوق الإنجابية للمرأة في سياق المنافسات فما بينهم". كما تتحدى الدكتورة تلالنغ ثقافة الاغتصاب وتحث المهنيين الصحيين على معاملة المرضى باحترام وبدون تمييز – وتعد إحدى المدافعات البارزات عن حقوق الإنسان.

كوني غري آيز ناشطة "عرَضية" تنتمي إلى جماعة "كري" من السكان الأصليين، وتعيش في مقاطعة كولومبيا البريطانية في غرب كندا. وقد أدركت كوني أن عدداً كبيراً من نساء السكان الأصليين في مجتمعها قد اختفين أو قُتلن. فبدأت بتنظيم الدعم لعائلات أولئك النساء، وحملت المطلب بإنشاء لجنة تحقيق وطنية إلى العاصمة الكندية أوتاوا. وقال مسؤولون رسميون إن أكثر من 1000 امرأة من السكان الأصليين قد اختفين أو قُتلن في كندا خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وقد أثمرت الجهود التي بذلتها كوني وغيرها من نساء السكان الأصليين في شتى أنحاء كندا، بإعلان الحكومة الكندية عن إجراء تحقيق في تلك الحوادث في عام 2016.

"عندما نكون معاً، نتمتع بقوة كبيرة وبالقدرة على الابتسام حتى بعد اكتشاف أن أحد الأحبة قد قُتل. كيف يمكن ألا يستلهم المرء من النساء اللاتي قاسيْن الأمرّين بسبب فقدان أطفالهن في الكفاح من أجل تحقيق العدالة".

كوني غراي آيز
لن تنتظر... حتى تُسلب منها شقيقة أخرى

المعلمة السابقة **سو تشانغلان** ليست فريدة من نوعها. وتقول إحدى صديقاتها المقربات إن قصتها هي قصة العديد من النساء في الصين. فهي لم تستطع الوقوف مكتوفة اليدين حيال الفتيات اللاتي يتم الاتجار بهن كعرائس، أو حيال الأهل الذين اختفى أطفالهم. وقد فعلت كل ما في وسعها لتقديم العون لهم إلى جانب آخرين عديدين. ويمتد نشاطها إلى قضايا حقوق الأرض، ودعم الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في هونغ كونغ. لقد فعلت كل ذلك وهي تعلم أنها ربما تضحّي بحريتها في تلك العملية. وهذا ما حدث فعلاً بكل أسف، ففي 24 مارس/آذار حُكم عليها بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

حتى وقت قريب كانت **جانيت جون سولستاد ريميي** تحمل اسم جون جانيت. ويشير اسمها إلى الهوية المزدوجة التي أُرغمت على قبولها يومياً في النرويج. وعلى الرغم من أن هذه القائدة السابقة لغواصة نرويجية كانت تشعر بأن مستقبلها لا يمكن أن يكون إلا أنثى، فإن القانون النرويجي لم يسمح لها بتغيير نوعها الاجتماعي بدون الخضوع إلى عملية "تحويل جنس حقيقي" إجبارية. وكان ذلك يقتضي إزالة أعضائها الإنجابية، بالإضافة إلى إجراء تشخيص طبي نفسي. ولكنها رفضت الخضوع لأي منهما. ولذا فإن رخصة القيادة وجواز السفر والوصفات الطبية، وحتى بطاقة المكتبة الخاصة بها ظلت تشير إليها كذكر. وقد ناضلت بكل جهد ممكن ضد القانون النرويجي المعيب إلى أن تمخَّضت حملتها، إلى جانب تحركات الداعمين لها – بمن فيهم منظمة العفو الدولية – عن تحقيق انتصار عظيم. ففي عام 2016 اعتمدت النرويج أخيراً قانوناً جديداً بشأن الاعتراف القانوني بالنوع الاجتماعي يسمح للمتحولين جنسياً باختيار نوعهم الاجتماعي. واليوم، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة واعترافاً بهذه العلامة الفارقة، غيَّرت اسمها إلى جانيت جون.

"إن العالم بأسره يعتقد أن له الحق في أن يحدد للمرأة ما يجب أن تفعله بمهبلها ورحمها. ويبدو أن صحة المرأة مباحة للجميع بحيث يعتقدون أن لكل منهم الحق في أن يُدلي برأيه بشأنها".

الدكتورة تلالنغ موفوكنغ

تحدَّت **لُجين الهذلول**، بلا خوف وبشكل مهيب، حظر قيادة السيارة المفروض على المرأة في المملكة العربية السعودية، وواجهت عواقب ذلك التحدي. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2014، احتُجزت لمدة 73 يوماً لأنها نشرت على تويتر صورتها وهي تقود السيارة قادمةً من الإمارات العربية المتحدة إلى المملكة العربية السعودية. وعقب إطلاق سراحها في فبراير/شباط 2015، مضت قُدماً للترشح للانتخابات في نوفمبر/تشرين الثاني من ذلك العام – وهي المرة الأولى التي سُمح فيها للمرأة بالتصويت والترشح. بيد أنها، وعلى الرغم من الاعتراف بها أخيراً كمرشحة، فإنه لم تتم إضافة اسمها إلى لوائح الاقتراع. واليوم لا تزال لجين تناضل من أجل صنع مستقبل أفضل لزميلاتها السعوديات – مستقبل تتمتع فيه النساء بحقوقهن كمواطنات كاملات المواطنة في بلدهن.

طالعوا المزيد
http://bit.ly/InWoD17

"سوف أنتصر، ليس فوراً، ولكن حتماً".

لُجين الهذلول
لن تنتظر... حتى تُمنح
الحق في قيادة سيارة

© Private

سجون سوريا

'إنه مسلخ بشري'

تدير الحكومة السورية حملة عمليات إعدام مدبرة خارج نطاق القضاء، وذلك بتنفيذ عمليات شنق جماعية في سجن صيدنايا العسكري بالقرب من دمشق. وقد قمنا بكشف هذه النتائج الفظيعة التي توصلنا إليها في تقرير نُشر في فبراير/شباط 2017. ورداً على ذلك قام ما يربو على 180,000 شخص من سائر أنحاء العالم بتحرك مناهض، فوقَّعوا على عريضة تدعو روسيا والولايات المتحدة إلى ضمان السماح لمراقبين مستقلين بإجراء تحقيق في أوضاع السجون الوحشية في سوريا.

↑

صور ثابتة من شريط فيديو بعنوان "سوريا: المسلخ البشري". ويصوِّر فيلم الرسوم المتحركة الذي أعدَّه سيزار دافوليو كيف يتم شنق السجناء في سجن صيدنايا.
http://bit.ly/2vidSadn

صيدنايا، صيدنايا ...
هذا الاسم الشنيع. ليتني قُتلت ولم يُرْم بي هنا
لأتعفّن في هذا المكان.

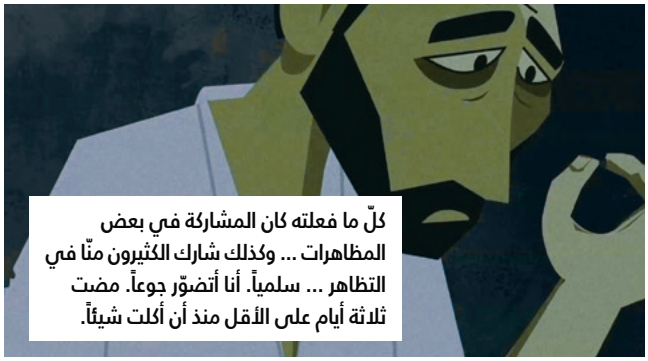
كلّ ما فعلته كان المشاركة في بعض
المظاهرات ... وكذلك شارك الكثيرون منّا في
التظاهر ... سلمياً. أنا أتضوّر جوعاً. مضت
ثلاثة أيام على الأقل منذ أن أكلت شيئاً.

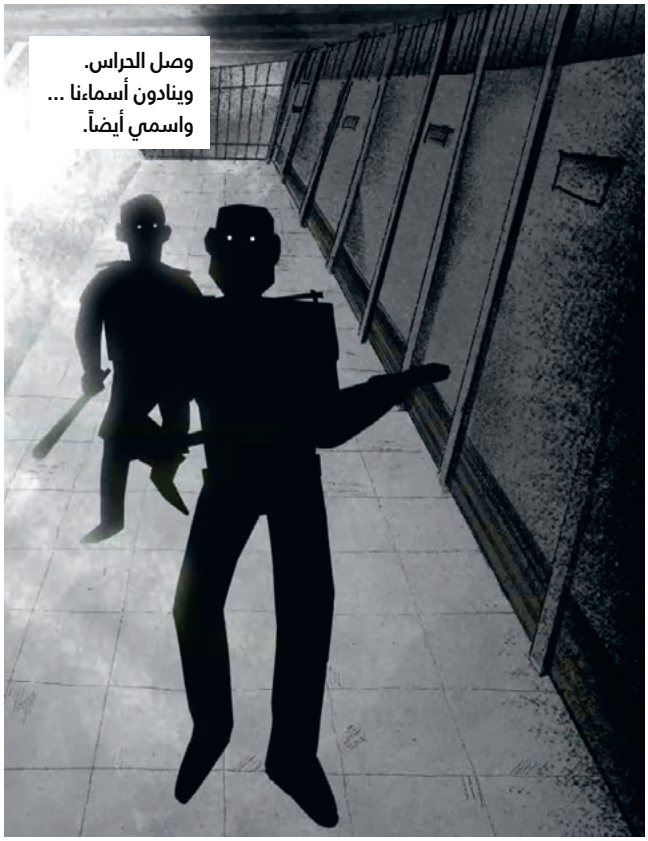
وصل الحراس.
وينادون أسماءنا ...
واسمي أيضاً.

هذا ليس سجناً، بل مسلخ.
ولماذا أعاقب بهذا الشكل؟
لأنني انتقدت الأسد وحاشيته.

سيتم نقلي الى سجن مدني.
أي مكان آخر سيكون أفضل من صيدنايا.

لماذا لا نغادر المكان؟
لماذا يقتادوننا إلى الزنازين الانفرادية؟

إنها ضيقة للغاية.
لا بأس، سنصبح في مكان أفضل بعد قليل.

لا أستطيع تحمّل الضرب من جديد. حدّة الضرب بلغت درجة أقوى من قبل. هل يتم نقلنا فعلاً؟ أم أن هذا عقابنا الأخير؟

نحن نتحرك مجدداً.

لقد توقفنا. لماذا؟
نحن في مبنى آخر.

في صيدنايا، في كل أسبوع – وغالباً مرتين في الأسبوع – يتم اقتياد مجموعات من نحو 50 شخصاً من زنزاناتهم بغية إعدامهم. ويتم تنفيذ عمليات الشنق في منتصف الليل وبسريّة تامة. وقد شُنق نحو 13000 شخص في صيدنايا في الفترة بين عام 2011 وعام 2015.

كما اكتشفنا أن الحكومة السورية تحتجز سجناء صيدنايا في ظروف لاإنسانية أدت إلى وقوع أعداد كبيرة من الوفيات في صفوفهم. ويموت المعتقلون نتيجة للتعذيب المتكرر والحرمان الممنهج من الطعام والماء والدواء والرعاية الطبية. وقد أدت تلك الظروف المروعة – التي تتكرر في مراكز الاعتقال في شتى أنحاء سوريا – إلى وفاة ما لا يقل عن 17,723 شخصاً من الموجودين في حجز الحكومة في الفترة بين مارس/آذار 2011 وديسمبر/كانون الأول 2015. ومع دخول الأزمة السورية عامها السابع بمقتل ما يربو على 250,000 مدني، فإن الضحايا وعائلاتهم يستحقون الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة وتقدم التعويض. ويجب مساءلة مرتكبي الانتهاكات من جميع أطراف النزاع.

هذه الصور المأخوذة من فيلم الفيديو تروي لنا قصة سجين في صيدنايا.

ادعموا العدالة من أجل سوريا الآن
http://bit.ly/2JustSyr

جميع الرسومات © Cesare Davolio/Amnesty International

أطفال في مخيم كاكوما للاجئين، كينيا. يناير/كانون الثاني 2017

حملة: اللاجئون

الغضب وحده ليس كافيًا

في حملة جديدة فريدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أرسل لاجئون تغريدات بالفيديو تصل في الوقت الحقيقي، وتحث الناس في سائر أنحاء العالم على ترجمة غضبهم إلى عمل.

عندما قالت سارة بشيري في تغريدتها على تويتر إن استجابة الولايات المتحدة للاجئين تفتقر إلى الصدقية، فإنها ربما لم تكن تتوقع رداً فورياً وشخصياً جداً عبر الفيديو من شاب مقيم في مخيم اللاجئين. ولكن ذلك ما حصلت عليه بالضبط. فبعد ساعات قليلة، وفي فبراير/شباط 2017، ظهر "أبو بكر"، وهو من أصل بوروندي عمره 22 عاماً، على الغلاف الأمامي – وأرسل لها هذه التغريدة: "إنني أُقدّر عالياً أنك لم تنسينا. غير أن التغريد وحده ليس كافياً. فلكي يكون لي مستقبل، أنا بحاجة إلى التعليم. ولكنني ربما اضطر إلى ترك المدرسة لأننا لا نملك ما يكفي من طعام لسد رمقنا أو من مال لشراء ما يلزمنا من دواء.

"ولهذا أطلب منك المبادرة بالتحرك. وأرجو دخول موقع armnesty.org والانضمام إلى حملة الضغط على زعماء العالم لحملهم على تقاسم المسؤولية عن اللاجئين من أمثالي، بدلاً من ترك بلدان مثل كينيا تكابد بمفردها." وختم "أبو بكر" رسالته إلى سارة بالقول: أرجو أن تفعلي ذلك الآن، مع جزيل الشكر".

وجاء رد سارة المفاجئ بسرعة عبر تويتر: "شكراً جزيلاً منظمة العفو الدولية على كل ما تقومين به. وسأتخذ الخطوات الملائمة للتحرك من أجل مساعدة أشخاص مثل أبو بكر".

لقد أسهمت التحركات التي تمت خلال مشروع "الغضب ليس كافياً" في جمع ما يزيد على 800,000 توقيع من سائر أنحاء العالم خلال الحملة العالمية للاجئين التي نظمتها منظمة العفو الدولية بعنوان "مرحباً باللاجئين". وفي 6 فبراير/شباط 2017 قدم الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل شتي تلك التوقيعات إلى الأمين العام الجديد للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس.

طالعوا المزيد
http://bit.ly/OutrNotEn

جميع الصور © Michael Christopher Brown/Magnum Photos

لعب كرة القدم في مخيم كاكوما للاجئين. فبراير/شباط 2017

صبي في ساحة للنفايات في كاكوما. يناير/كانون الثاني 2017

أبو بكر روغاميا كابورا، عمره 22 عاماً ويعيش في كاكوما، فبراير/شباط 2017. وكان أبو بكر واحداً من ثمانية لاجئين في مخيم كاكوما في كينيا ومخيم شاتيلا في لبنان، ممن شاركوا في مشروع منظمة العفو الدولية "الغضب ليس كافياً"، بالشراكة مع "أوغلفي لندن وماغنوم فوتوز". شاهد رسائل الفيديو باستخدام *@amnesty* وهاشتاغ بادر بالتحرك على موقع تويتر

مربع الحقائق: مخيم كاكوما للاجئين في كينيا

1992
أُنشئ المخيم في شمال غرب كينيا بالقرب من الحدود مع أوغندا وجنوب السودان.

200,000
العدد التقريبي للأشخاص الذين يعيشون في مخيم كاكوما.

19
الحد الأدنى التقديري لعدد الجنسيات المختلفة التي يعيش حاملوها في أقسام مختلفة من المخيم المنظَّم على غرار مدينة صغيرة.

جنوب السودان والصومال
هما البلَدان اللذان جاء منهما معظم سكان المخيم. وقد عاش العديد منهم في كاكوما لعقود – أو طوال حياتهم.

عالقون
لا يستطيع اللاجئون في المخيم مغادرته إلا بعد الحصول على إذن من الحكومة، مما يُشعر العديد منهم بالعزلة وبأن السبل تقطَّعت بهم وبأنهم غير قادرين على الدراسة أو إيجاد عمل.

500,000
الحد الأدنى التقديري لعدد اللاجئين الذين يعيشون في كينيا.

مقابلة

"إنني أدافع عن شعبي"

المدافع عن حقوق الإنسان واللاجئ نبهان الحنشي، مؤسس المركز العماني لحقوق الإنسان، يتحدث إلى دريوري دايكه، الباحث في منظمة العفو الدولية، حول كونه ناشطاً في المنفى.

كيف أصبحتَ مدافعاً عن حقوق الإنسان؟

كنت في البداية مدوّناً، ولكنني في عام 2011 أصبحت ناشطاً في مجال حقوق الإنسان. كانت لديَّ أفكار بشأن الحرية وحقوق الإنسان والحرية – وكنت في ذلك العام أحد منظِّمي احتجاج سلمي دعا إلى حرية التعبير والتجمع والاحتجاج السلمي والإصلاحات السياسية. وفي وقت لاحق من العام نفسه – ونتيجةً لاعتقال بعض أصدقائي بسبب مشاركتهم في تجمع سلمي – أصبحتُ ناشطاً فعلاً.

إن النشاط ليس شيئاً تريد أن تفعله، بل شيء ينبثق من داخلك. فأنت تريد أن تمارس حقوقك، ولكنك تجد شخصاً ما أو قانوناً يمنعك من ذلك، فتسأل نفسك: "لماذا؟" فأنا لا أريد أن يكون لي رأي فحسب، بل أن أقول رأيي أيضاً، فهذا من حقي. إنك لا تفكر به [النشاط] إلا بعد أن يفعلوا شيئاً ضدك، أو بعد أن تواجه الاعتقال. ثم تستحوذ عليك الفكرة.

لقد اعتُقلتَ مرتين، فكيف استطعتَ مواصلة النضال؟

هل شعرتُ بالخطر؟ بالطبع. ولكنني تحملتُ السجن. اسمع، إن المبادئ التي تقف على المحك هنا – أي حقوق الإنسان – هي بالنسبة لي أكثر أهمية، لنقُلْ، من الدين. وأنا أؤمن بذلك. فهو ليس مجرد شيء أقوم به، كالهواية، ربما كي أساعد بعض الأصدقاء أو حتى أشخاصاً لا أعرفهم. لا، ليس الأمر على هذا النحو، فإنني عندما أدافع عنهم، إنما أدافع عن نفسي وعن عائلتي، وأدافع عن شعبي. فإذا أردتَ أن يكون لك بلد جيد وسياسات جيدة، فإن هذا ما ينبغي أن تقوم به.

كيف أدت أنشطة حقوق الإنسان إلى تغيير حياتك؟

أنا الآن حر طليق، وأجد أن حياتي أصبحت أكثر قيمة من خلال ما يمكنني القيام به. لقد استغرق الأمر أربع سنوات عجاف. فقد غادرت عُمان في ديسمبر/كانون الأول 2012. كنت في حالة متردية: لا وظيفة ولا مستقبل، ولم أكن أعرف شيئاً عن غدي. عشتُ في لبنان لمدة سنة، حيث تعرضتُ للملاحقة والمضايقة. وربما كان الأسهل عليّ أن أقول: "أنا آسف، هل يمكنني العودة إلى بلادي رجاءً؟ فأنا مستعد لفعل كل ما تريدون مني أن أفعله. فهذه هي الطريقة الوحيدة للعيش بأمن وأمان. ولكنني لم أستطع أن أفعل ذلك، لم يكن بمقدوري أن أبيع روحي إلى أي شخص، فقررت أن أبحث عن مكان آمن، حيث تحترمك الدولة، وحيث يمكنك الانخراط في العمل في مجال الحقوق لمساعدة الآخرين، والإسهام في تحسين الأوضاع الصعبة... من المؤكد أن ثمة عقبات: فلا تجد عملاً؛ ولا يدفع لك أحد نقوداً على [النشاط]. أعلم ذلك، ولكن حتى عندما أجد عملاً، لا يسعني أن أنسى [الأنشطة] ... مستحيل، فهي التي تعطي لأفعالي معنى.

إلى أين وصلت الآن؟ ما هي الخطوة التالية؟

أنا الآن لاجئ في المملكة المتحدة، وعدتُ ناشطاً مرة أخرى. أُقيم صلات بنشطاء آخرين من عُمان – يقيم معظمهم في الخارج للأسف – وغيره من بلدان الخليج. نحاول مساعدة بعضنا بعضاً بقدر المستطاع. أود أن أرى الجميع وهم يتمتعون بالحرية، حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. بوسعنا أن نفعل أكثر مما نحن فاعلون ولكننا بحاجة إلى دعمكم [دعم منظمة العفو الدولية] وإلى دعم دولي. نحن بحاجة إلى التدريب والتمويل. صوتنا مكمِّل لأصواتكم، ومعاً يمكننا أن نجعل الحكومة العمانية وجميع الحكومات أكثر اهتماماً بسلوكها وسمعتها وبالعدالة – ليس في الوطن وحسب، بل في عيون العالم أجمع.

لقد عانيتُ من الإحباطات، وأحسُّ بأنني في حالة سيئة، وأشعر بالذنب عندما يُزجُّ بصحفيين أو ناشطين خلف القضبان... أريد أن أفعل المزيد ولكنني لا أعرف كيف. وعندما يُطلق سراحهم أو عندما لا يتم تنفيذ أحكامهم، أشعر بالزهو. وفي مثل هذه الأوقات أشعر بالفخر عندما أقول إنني مدافع عن حقوق الإنسان.

بادروا بالتحرك

تحرك عاجل من أجل مُدافع عن حقوق الإنسان

http://bit.ly/HRDsOm

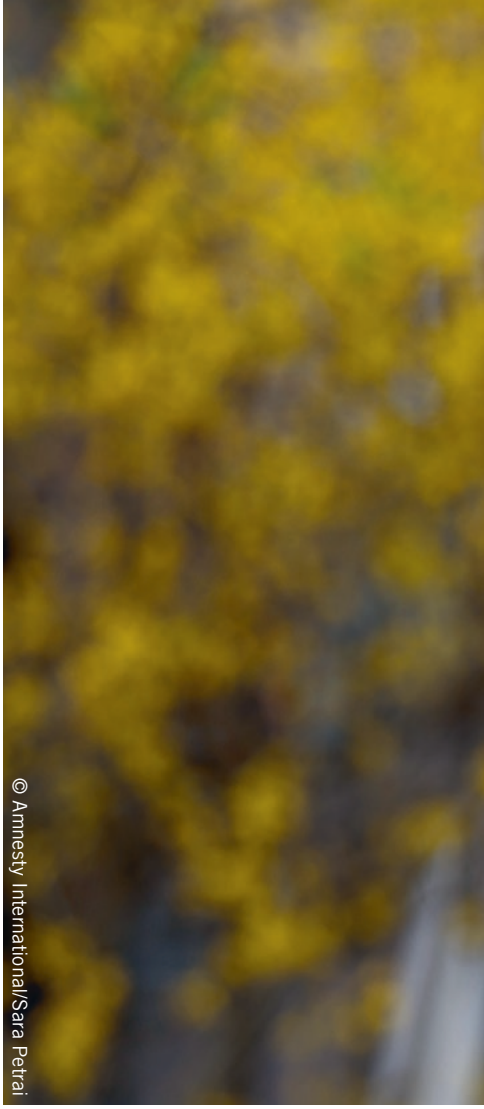

© Amnesty International/Sara Petrai

نبهان الحنشي

مربع الحقائق: عُمان

عدد السكان:
4.7 مليون نسمة

رئيس الدولة:
السلطان قابوس (منذ عام 1970).

انتقاد الحاكم ممنوع

حرية الكلام والتجمع السلمي مقيدة باستخدام أحكام قانونية فضفاضة، من قبيل تلك الواردة في قانون العقوبات وقانون الجرائم الإلكترونية

في العمق: التغيير في غامبيا

'شهدنا دموع الفرح'

صابرينا مهتاني، الباحثة في شؤون غرب أفريقيا بمنظمة العفو الدولية ومركزها داكار، بالسنغال، تتحدث عن مراقبة حالة حقوق الإنسان وسط الاضطراب السياسي في بانجول عاصمة غامبيا، في بداية العام.

© Carl de Souza/AFP/Getty Images

أشخاص يحيُّون الجنود التابعين للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إيكواس" لدى وصولهم إلى القصر الرئاسي في بانجول، غامبيا. يناير/كانون الثاني 2017

في 16 يناير/كانون الثاني 2017، انتظرتُ في الطابور أمام نقطة مراقبة الحدود في مطار بانجول، أتساءل عما إذا كان سيتم ترحيلي من هناك وإعادتي إلى داكار.

وقد أُعيد عدد من الصحفيين الذين قدِموا على متن الطائرة نفسها في ذلك اليوم. وكانت وسائل الإعلام الدولية تتزاحم على العودة إلى بانجول مع تنامي التوترات عقب تراجع الرئيس يحي جامع عن قبول هزيمته الانتخابية في البداية، ورفض التنحي عن منصبه. وكانت محطات الإذاعة المستقلة قد أُغلقت، واستولى الجيش على اللجنة المستقلة للانتخابات، ونُقل الرئيس المنتخب آدم بارو إلى السنغال المجاورة للمحافظة على سلامته، كما فرّ آلاف الغامبيين من البلاد خوفاً من التعرض للعنف. ولحسن الحظ، لم تتم إعادتي، وتمكنتُ من مراقبة أوضاع حقوق الإنسان على الأرض ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

وكنت قبل أسابيع قليلة، في ديسمبر/كانون الأول 2016، قد غادرتُ غامبيا مختلفة، عندما بدا أن التغيير في أوضاع حقوق الإنسان كان على الأبواب. ففي ذلك الوقت خرج آلاف الغامبيين لدعم ائتلاف أحزاب المعارضة الذي تشكَّل للتنافس في الانتخابات التي أُجريت

© Carl de Souza/AFP/Getty Images

الناس يحتلفون في الشوارع بعد سماعهم نبأ تأكيد رحيل الرئيس الغامبي السابق يحي جامع في بانجول. 21 يناير/كانون الثاني 2017

رئيس غامبيا آداما بارو يحييّ أنصاره في بانجول، غامبيا، لدى وصوله من داكار. يناير/ كانون الثاني 2017

في 1 ديسمبر/كانون الأول. وقد خاضت تلك الأحزاب مخاطرة في بلد ظلت فيه حرية التعبير مكبوتة على مدى 22 عاماً، وانتهاكات حقوق الإنسان، كالتعذيب والاختفاء القسري، متفشية على نطاق واسع. وتم حجب الإنترنت وإغلاق خطوط الهاتف الدولية قبل يوم الاقتراع. وقد كابدنا الكثير من المصاعب من أجل نقل الأخبار إلى مكتبنا في داكار، وأجرينا مقابلات مع وسائل الإعلام بواسطة هاتف متذبذب متصل بالأقمار الاصطناعية.

وكان مراقبو الانتخابات الغامبيون الشجعان قد انكبُّوا على حساب النتائج طوال الليل وحتى الصباح المتوتر، عندما أظهرت النتائج في 2 ديسمبر/كانون الأول، هزيمة صادمة للرئيس جامع. وقد حبسنا أنفاسنا عندما أعلن رئيس لجنة الانتخابات النتائج على شاشة التلفزيون الوطني على الرغم من تعرُّضه للترهيب. وقد شهدنا دموع الفرح والمكالمات الهاتفية للأحباء في المنفى لإبلاغهم بالعودة إلى الوطن وهتافات من قبيل "نحن أحرار" و"غامبيا جديدة"، كما شهدنا الاحتفالات في شوارع بانجول.

بعد بضعة أيام جلسنا في قاعة المحكمة المزدحمة حيث كنا نشاهد عدة محامين بواسل وهم مستمرون في دفاعهم عن السجناء السياسيين الذين قُبض عليهم أثناء الاحتجاجات السلمية التي اندلعت في أبريل/نيسان ومايو/أيار، من قبيل أوساينو داربو، رئيس حزب الوحدة الديمقراطي المعارض. وقد وثَّقنا تلك القضايا، وكنا من أولى المنظمات التي لفتت انتباه العالم إليها. وشهدنا إطلاق سراح سجناء الرأي ممن قد دافع مؤازرو منظمة العفو الدولية عنهم. وكان أولئك السجناء قد أمضوا أشهراً عدة قيد الاحتجاز، واحتفلنا بإطلاق سراحهم، معهم ومع عائلاتهم، في منازلهم.

بيد أن الفرح سرعان ما انقلب إلى غمّ عندما ظهر جامع على التلفزيون وقال إنه يرفض النتائج. كانت فترة أعياد الميلاد ورأس السنة مليئة بالتوتر، وكان مستقبل غامبيا غامضاً. وبعد عودتنا إلى داكار، قضينا أيامنا في مراقبة تطورات حقوق الإنسان والعمل مع المدافعين عن حقوق الإنسان عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كقناة لتبادل المعلومات بصورة آمنة نسبياً.

في يناير/كانون الثاني، عدنا إلى غامبيا ضمن بعثة مشتركة مع منظمة "هيومان رايتس ووتش". وكان الشباب قد بدأوا حركة اجتماعية – تحت اسم "غامبيا قررت" – التي حثَّت جامع على التنحي عن السلطة في ضوء نتائج الانتخابات. وقد وثَّقنا عدة حالات لأشخاص كانوا قد

اعتُقلوا بسبب قيامهم ببيع قمصان تحمل ذلك الشعار، وجنود اشتُبه في أنهم موالون للرئيس المنتخب، ممن كانوا محتجزين بدون السماح لهم بالاتصال بمحاميهم وعائلاتهم. ومع تركيز العالم على الأحداث السياسية، كان من المهم تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان وإظهار التضامن مع نشطاء حقوق الإنسان الغامبيين.

وكما قال لي أحد النشطاء، فإننا بتنا نعرف، على الأقل، أنه إذا حدث لنا مكروه فلن يتم تجاهل الأمر. وهذا شكل من أشكال الحماية".

في 21 يناير/كانون الثاني، وافق جامع على التنحي عن السلطة ومغادرة غامبيا إلى غينيا الاستوائية بعد مفاوضات مطوَّلة سهَّلتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) وحركة المجتمع المدني المتنامية، التي حثته على التنازل عن الحكم. ومع مرور السنين لعب المدافعون عن حقوق الإنسان دوراً مهماً في لفت الاهتمام الدولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان في غامبيا، كما شجعوا المواطنين على الاستمرار في المطالبة باحترام حقوقهم.

وقد اتخذت الحكومة الجديدة عدداً من الخطوات الإيجابية: انضمام غامبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومثول ضباط سابقين من جهاز المخابرات الوطني للمحاكمة على خلفية مقتل زعيم معارض بارز، وإطلاق سراح بعض سجناء الرأي. ويضم مجلس الوزراء الجديد سجينيْن سياسيين، وهما أوساينو داربو وآمادو سناح، اللذان كانا من سجناء الرأي الذين ساندتهم منظمة العفو الدولية.

طالعوا المزيد
http://bit.ly/2oY6Fza

© Amnesty International

محور: السودان

أوقات عصيبة تواجه الطلبة الدارفوريين في السودان

طلاب دارفوريون يحتجون في السودان. فبراير/ شباط 2016

إن أوضاع العديد من طلبة إقليم دارفور بغرب السودان الملتحقين في الجامعات السودانية مختلفة اختلافاً شاسعاً عن الحياة الطلابية الجامعية، والحوار الحر، والإعداد لمهنة المستقبل. وبدلاً من ذلك فإنهم يواجهون العنف والتمييز، وانتهاكات حقوقهم الإنسانية.

قُتل ما لا يقل عن 13 طالباً دارفورياً بشكل غير قانوني في الفترة من عام 2003 إلى عام 2016. وقد مرَّت عمليات القتل تلك من دون تحقيق ومن دون عقاب. وقُبض على أكثر من 10,000 دارفوري وتعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في مختلف جامعات السودان.

في الفترة بين عام 2011 وعام 2014، قُبض على "سلمى" – وهي ناشطة طلابية دارفورية وعضو في "رابطة طالبات دارفور"، عمرها 27 عاماً – أربع مرات. ففي مارس/آذار 2014، قبض أفراد جهاز المخابرات والأمن الوطني على سلمى بسبب نضالها ضد عمليات الإخلاء القسري للطالبات الدارفوريات من قاعة السكن في الخرطوم.

وتعرضت للشتم والضرب بالهراوات وبعقب بندقية وخراطيم المياه والعصي أثناء القبض عليها واستجوابها. كما تعرضت للصعق الكهربائي، وخُلع ردفها نتيجة للضرب.

وفي 5 أكتوبر/تشرين الأول 2014، قُبض على سلمى، حيث عُصبت عيناها وقُيدت بالأغلال، واقتيدت إلى مكاتب جهاز المخابرات والأمن الوطني بشمال الخرطوم لاستجوابها. وقام أفراد الأمن بجرِّها ونزع "ثوبها" [لباس تقليدي سوداني]. وتم تخديرها. وبعد استيقاظها عرض لها أفراد الأمن شريط فيديو يُظهر قيام أربعة منهم باغتصابها.

"عندما استيقظتُ ... وجدتُ نفسي ملقاة على السرير عارية. كان أفراد الأمن الأربعة جميعاً ينظرون إليَّ ... وعَرض أحدهم لي فيلم

فيديو يصوِّرهم وهم يقومون باغتصابي... لقد تناوب أربعتهم على اغتصابي".

في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وبعد قضاء شهر في الحجز، أُطلق سراح سلمى، فغادرت السودان وطلبت اللجوء في بلد آخر في عام 2015.

وتقع عمليات التعذيب والقبض والاحتجاز غير القانوني للطلبة الدارفوريين في خضم النزاع المسلح الدائر في دارفور، والذي نشب في عام 2013. ولا تزال الحكومة السودانية مستمرة في حملتها لقمع واضطهاد سكان دارفور.

لقد وقف الطلاب الدارفوريون في الخطوط الأمامية لتسليط الضوء على الأوضاع في دارفور، وذلك بتنظيم الاحتجاجات وتوزيع المعلومات المتعلقة بالنزاع في الجامعات. ولإسكات أصواتهم تشنّ قوات الأمن الحكومية حملة لقمع حق الطلبة الدارفوريين في حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها وحرية التجمع والتعبير. وفي العديد من الجامعات، تم فضّ وإغلاق المنتديات العامة التي نظّمها الطلبة الدارفوريون باستخدام العنف. كما تم تعليق دراسة بعض الطلاب، أو طردهم من الجامعات أو حرمانهم من الحصول على شهادات التخرج بسبب أنشطتهم السياسية، أو عدم قدرتهم على دفع الرسوم الجامعية على الرغم من أن لهم حق في الإعفاءات من الرسوم.

وبسبب هذا الاضطهاد، فرّ بعض الطلبة الدارفوريين من السودان، الأمر الذي أسهم في خروج المواهب الثقافية من البلاد.

وفي يناير/كانون الثاني 2016، قام أفراد قوات الأمن والطلبة المنتمون إلى الحزب الحاكم – مسلحين بالسكاكين والقضبان الحديدية والرشاشات – بمهاجمة تجمع سلمي للطلبة الدارفوريين في جامعة "الجنينة" وفضّه باستخدام العنف. وقد تعرَّض الطلاب للضرب، حيث توفي صلاح الدين قمر، وهو طالب اقتصاد في السنة الرابعة، متأثراً بجراحه التي أُصيب بها نتيجة للضرب الذي تعرَّض له على أيدي أفراد جهاز المخابرات الأمن الوطني، وقُبض على نحو 27 طالباً. وقد أُغلق تحقيق الشرطة في حادثة وفاة صلاح الدين قمر بحجة عدم معرفة ملابسات وفاته.

بادروا بالتحرك والتغريد

هاشتاغ "حكومة السودان" Sudan government#، ينبغي تعزيز حقوق الإنسان في الجامعات. هاشتاغ DarfuriStudents# "ينبغي السماح للطلبة الدارفوريين بحرية المناقشة والاحتجاج فيما يتعلق بالقضايا التي تؤثر عليهم".

"إننا نعيش أوقاتاً عصيبة هنا. وفي دارفور هُجِّرت عائلاتنا وأصبحت بلا مأوى. وعندما نحاول توضيح مثل هذه الظروف للطلبة في الخرطوم، ممن ليس لديهم أدنى فكرة عما يحدث في دارفور، يقوم أنصار الحكومة بمهاجمتنا. إنهم لا يريدون أن يعرف الناس ما يحدث في دارفور".

جلال، طالب دارفوري

© Amnesty International

طلبة دارفوريون ينظمون مسيرة في السودان

© Darfur Students' Association

أفراد شرطة أمام الجامعة الإسلامية في أم درمان. فبراير/شباط 2016

محور: حقوق مزدوجي النوع

حقوق الإنسان تحت مِشرَط الجرّاح

إن عدد الأشخاص الذين يولدون مزدوجي النوع أكبر مما تعتقدون. وإن خصائصهم الجنسية لا تندرج تحت "معايير" الذكر والأنثى التقليدية. ولا تزال التدخلات الطبية المبكرة – وهي غالباً ما تكون غير ضرورية – الهادفة إلى "تطبيع" نوعهم الاجتماعي (نوع الجنس) تقع بدون طعون. ويتعين علينا أن نفعل المزيد من أجل حماية حقوقهم.

"هل هو ولد أم بنت؟" هذا هو السؤال الأول الذي غالباً ما يطرحه الوالدان عند ولادة طفلهما. وهو سؤال يقوم على الافتراض بأن العالم منقسم إلى فئتين من الناس، ذكور وإناث، وأن الخصائص البيولوجية والجينية – الأعضاء الجنسية والكروموزومات والهرمونات – تندرج تحت إحدى هاتين الفئتين.

بيد أن الأمر ليس دائماً على هذا النحو. فما الذي يحدث للأشخاص الذين لا يتطابقون مع المعيار النموذجي للجنسيْن البيولوجييْن؟ ففي كل عام يولد أطفال ذوو خصائص جنسية مختلفة تُقدر نسبتهم بنحو 1.7% من أطفال العالم. وهذه الاختلافات متنوعة – فعلى سبيل المثال، يولد بعض الأطفال بأعضاء جنسية لا تندرج تحت المعايير النموذجية للأولاد والبنات، كما أن لبعضهم الآخر أجساد أنثوية، وكروموزومات ذكرية xy، وأجساد ذكرية وكروموزومات أنثوية xx.

وفي ألمانيا والدانمرك – حيث أجرت منظمة العفو الدولية بحوثاً في الآونة الأخيرة – تبيَّن أن العديد من هؤلاء الأطفال يخضعون لعمليات جراحية أثناء مرحلة الرضاعة والطفولة المبكرة. وهم في هذه المرحلة غير قادرين على الموافقة على مثل تلك التدخلات الطبية. ولذا فإن مسؤولية اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان أولئك الأطفال سيخضعون لعمليات جراحية، أم لا تقع على عاتق الوالدين، الذين غالباً ما لا يملكون المعلومات الكافية لاتخاذ قرار متبصّر.

وتُظهر دراسة أُجريت في ألمانيا مؤخراً أنه في الفترة بين عام 2005 وعام 2014، أُجريت عمليات جراحية "للتأنيث" بمعدل 99 عملية سنوياً – حيث تم تغيير الفرج أو المهبل أو البظر أو العجان كي يبدو أقرب إلى الأعضاء التناسلية الأنثوية "النموذجية" المتصوَّرة. وفي الفترة نفسها أُجريت 1,630 عملية جراحية "للتذكير" سنوياً لأطفال دون سن العاشرة – حيث تم تغيير مظهر كيس الخصيتين، والخصيتين والقضيب كي تبدو "متطابقة" مع الأعضاء التناسلية الذكرية المقبولة. وخلال فترة السنوات التسع هذه ازداد عدد العمليات الجراحية التي تُجرى في كل عام أو ظل ثابتاً.

وذكر معظم الأشخاص الذين قابلتْهم منظمة العفو الدولية أن العمليات الجراحية التي خضعوا لها عندما كانوا أطفالاً لم تكن ضرورية لضمان حياتهم أو صحتهم، وإنما كي يتطابقوا مع المعيار النموذجي لما "ينبغي" أن يكون عليه الولد أو البنت. ولكن عواقب مثل هذه العمليات يجب ألا يُنظر إليها باستخفاف؛ إذ أن العديد من الأشخاص الذين قابلتهم المنظمة تحدثوا عن آثار سلبية دائمة لتلك العمليات على حالتهم الصحية، وحياتهم الجنسية، وسلامتهم النفسية، وهويتهم الخاصة بالنوع الاجتماعي. وإذا أُجريت هذه العمليات بدون الحصول على موافقة متبصرة أو معلومات كافية، فإنها تشكل انتهاكاً لحق الأشخاص في السلامة البدنية، وقد تترتب عليها عواقب طويلة الأجل تؤثر على حقهم في الصحة وعلى حقوقهم الجنسية والإنجابية، وخاصة أنها يمكن أن تضعف خصوبتهم بشكل حاد.

لقد أصبح لدينا الآن فهم أكثر تفصيلاً للجنس والنوع الاجتماعي، وأصبحنا نعرف أن الأشخاص لا يتطابقون دائماً مع معيار ثنائية الذكر والأنثى. ولا يجوز السماح باستمرار الممارسات الطبية التي تُخضع الأطفال لعمليات جراحية مؤلمة وضارة على الأغلب كي يكونوا إما إناثاً أو ذكوراً.

طالعوا المزيد

http://bit.ly/2gndchall

"يولد نحو 1.7%
من أطفال العالم
بخصائص جنسية
مختلفة".

© iStock

في ذكرى نيغيل رودلي 1941-2017

تتقدم منظمة العفو الدولية بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الزميل السابق البروفيسور سير نيغيل رودلي الذي وافته المنية في يناير/كانون الثاني. إن إرثه العظيم يمتد على اتساع عالم حقوق الإنسان، الذي لعب فيه دوراً محورياً على مدى عقود.

وكان نيغيل – المعروف بهذا الاسم لدى جميع الموظفين – قد انضم إلى منظمة العفو الدولية كأول مستشار قانوني للمنظمة في عام 1973. ثم بدأ بتطوير خطة طويلة الأجل لحملة مناهضة التعذيب، وهي إحدى الحملات الأساسية لمنظمة العفو الدولية حتى يومنا هذا. وقد قُدمت خطته إلى "مؤتمر الأمم المتحدة بشأن منع الجريمة ومعاملة المجرمين، جنيف، 1975"، الذي أصدر "إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة". واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك الإعلان في ديسمبر/كانون الأول 1975.

بعد مرور تسع سنوات – أي في 10 ديسمبر/كانون الأول 1984، الذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، التي منحت الإعلان قوة قانونية، ودخلت حيز التنفيذ في يونيو/حزيران 1987. وقد وقّع على الاتفاقية أكثر من 160 دولة.

وبعد مغادرته منظمة العفو الدولية كرئيس للمكتب القانوني، أصبح نيغيل "المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب" في الفترة من عام 1993 إلى عام 2001، وعضواً في لجنة حقوق الإنسان في الفترة من 2001 إلى 2016. وبصفته أحد مؤسسي "مركز حقوق الإنسان" في جامعة إسيكس، درّس نيغيل طلابه وألهمهم الدفاع عن حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى معارفه العظيمة وإنسانيته، فإن جميع الذين عرفوه يتذكرونه كزميل يتسم باللطف البالغ، والتواضع الجم والدفء العميق، وكصديق أحب الرقص، ولعب دوراً نجومياً منتظماً في التمثيليات الصامتة للموظفين في نهاية كل عام. وسيفتقده الجميع بأسى بالغ على مستويات عدة.

مندوبا منظمة العفو الدولية تريسي أولتفيت – موي ونيغيل رودلي يجريان مقابلة مع امرأة بشأن اختفاء زوجها. غواتيمالا. أبريل/نيسان 1985

خطوة أولى على طريق الاتصال بكوريا الشمالية

© Ed Jones/AFP/Getty Images

"إننا نؤمن بأن التواصل حاجة أساسية لكل إنسان، ولا يجوز حرمان أي شخص من حقه الإنساني الأساسي في الاتصال بأحبائه وبالعالم الخارجي."

سوكي تشونغ، منسقة الحملات الإقليمية في منظمة العفو الدولية بمنطقة شرق آسيا

ثمة العديد من النجاحات والإخفاقات في حياة كل من يعمل في حملات حقوق الإنسان: فالنجاحات صعبة التحقيق والنكسات ليست قليلة. وهذه هي الحال بالنسبة لكوريا الشمالية، حيث آفاق التأثير على الحكومة بطريقة تُترجم إلى تغيير على الأرض تُعتبر محدودة. ومع ذلك فإنه حتى الشخص الذي يعمل في مجال الحملات المتعلقة بكوريا الشمالية يمكن أن يجد يوماً سعيداً في عمله – مثلما اكتشفت سوكي تشونغ، منسقة الحملات الإقليمية لمنطقة شرق آسيا في منظمة العفو الدولية، في ديسمبر/كانون الأول.

ففي تعليق لها في مدونة، كتبت سوكي عن شعورها بالغبطة عندما علمتْ أن اللجنة الثالثة في الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت مسودة قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، تضمَّنت بعض الانتهاكات التي أبرزتها في الحملة التي عملتْ بشأنها.

"كنا نعرف منذ البداية أن الحملة لن تكون سهلة. فغالباً ما يتم تصوير كوريا الشمالية على أنها 'جحيم على الأرض' بحسب الرواية المثيرة للغرائز الحسية التي تقدمها العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام، مع الحديث عن التجارب النووية أو خطر الهجمات النووية".

وبدلاً من ذلك، فقد سلَّطت حملة "الحرمان من التواصل" الضوء على الحق في حرية التعبير في كوريا الشمالية. وقالت سوكي: "إننا نعتقد أن التواصل حاجة أساسية لكل إنسان، وأنه لا يجوز حرمان أحد من حقه الإنساني الأساسي في الاتصال بأحبائه وبالعالم الخارجي".

وشكَّلت الكلمات الإضافية القليلة في نص الوثيقة الرسمية للأمم المتحدة خطوة ملموسة باتجاه تحقيق بعض نتائج الحملة التي أرادتها منظمة العفو الدولية، وهي الإسهام في استجابة دولية فعالة، وحمل المجتمع الدولي على مساءلة كوريا الشمالية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها.

طالعوا المزيد

http://bit.ly/4NKcnect

↑

امرأة تتحدث عبر هاتف خليوي في بيونغ يانغ، كوريا الشمالية

'إن الطريق الأكثر شيوعاً لتخلي الأشخاص عن السلطة يتمثل في التفكير بأنهم لا يملكون أية سلطة'

أليس ووكر
كاتبة وناشطة أمريكية-أفريقية

منظمة العفو الدولية